

مدينة درنة من أواخر القرن الخامس عشر، حتى أوائل القرن السابع عشر الميلاديان - دراسة في سنوات النشأة والتأسيس

أ. رمضان إبراهيم رمضان شقلوف

(عضو هيئة تدريس بقسم التاريخ - جامعة درنة - درنة - ليبيا)

ramadan.shaglouf@uod.edu.ly

الملخص:

تسلط هذه الدراسة الضوء على تاريخ مدينة درنة، منذ سنة 1488 م في أواخر القرن الخامس عشر، وحتى سنة 1630 م عند بداية العقد الرابع للقرن السابع عشر. أي قربة القرن ونصف القرن من الزمن، أستهلها الباحث بمقدمة موضوعية بينَ فيها الصعوبات التي واجهته في هذه الفترة الزمنية، بسبب انعدام المصادر التاريخية، ثم بين أهمية الموقع الجغرافي، تلاها مقدمة تاريخية بينَ فيها أهم المحطات خلال العهود الرومانية والبيزنطية والإسلامية، ثم نشأة المدينة في بداية العصر الحديث بفضل قدوم جماعات من الحبيج الأندلسيين والمغاربة في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي. وتسعى هذه الدراسة إلى طرح بعض المصادر التاريخية للفترة الزمنية المذكورة، لنتعرف من خلالها على أهم الأحداث التي تشكل نقاط الارتكاز في تكوين صورة هي أقرب للحقيقة، وذلك بعد العثور عليها من طرف الباحث، والتي قد تساهم بشكل كبير في توسيع رقعة معرفتنا للتاريخ هذه المدينة، وذلك بإضافة قرن ونصف من الزمن تقريباً، والرجوع بتاريخ نشأة وتكون المدينة بالتزامن مع بداية العصر الحديث من التاريخ الليبي. إجمالاً يمكن القول من خلال هذه الدراسة أن مدينة درنة بدأت تظهر أهميتها الجغرافية والتجارية، بالإضافة إلى أنها أصبحت ذات تأثير ثقافي اجتماعي، ومركز جذب للمهاجرين والباحثين عن الفرص، وذلك في وقت مبكر من التاريخ الليبي الحديث، وهو ما يحاول الباحث تأكيده من خلال هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: درنة، الأندلسيون، التأسيس، التاريخ الليبي الحديث.

Abstract.

This study sheds light on the history of the city of Derna, from 1488 AD in the late fifteenth century, until 1630 AD at the beginning of the fourth decade of the seventeenth century. That is, about a century and a half. The researcher began it with an objective introduction in which he explained the difficulties he faced during this period of time, due to the lack of historical sources, then he explained the importance of the geographical location, followed by a historical introduction in which he explained the most important stations during the Roman, Byzantine and Islamic eras, then the emergence of the city at the beginning of the modern era thanks to the arrival of groups of Andalusian and Moroccan pilgrims in the late fifteenth century AD. This study seeks to search for some historical sources for the mentioned time period, to learn through them about the most important events that constitute the focal points in forming a picture that is closer to the truth, after finding some historical sources that may contribute greatly to expanding the scope of our knowledge of the history of this city, by adding about a century and a half and returning to the date of the emergence and formation of the city in conjunction with the beginning of the modern era in Libyan history. Despite limited information, in general, it can be said through this study that the city of Derna began to show its geographical and commercial importance, in addition to the fact that it became a social cultural influence, and a center of attraction for immigrants and those seeking opportunities, at an early time in modern Libyan history, which the researcher is trying to confirm through this study in this regard. Keywords: Derna, Andalusians, Foundation, Modern Libyan history.

1-1- مقدمة:

يُعد موضوع التاريخ المبكر لمدينة درنة في العصر الحديث من التأريخ الليبي عند نهاية القرن الخامس عشر الميلادي، إحدى القضايا التي شغلت بالباحث بشكل أساسي، بحكم موطن إقامته فيها مع عائلته منذ عهود طويلة، وانتماءه إليها، ولطالما حاول الباحث النظر في البدايات الأولى لتأسيس ونشأة هذه المدينة، والتعرف على الأسباب والأحوال والظروف المحيطة بها التي وقفت وراء نشأتها، ومن ثم تكوين الصورة الأقرب إلى الحقيقة إن أمكن له ذلك، بفضل ما مرت به المدينة من أطوار وأحداث هامة عبر تاريخها الطويل، والتي جعلت منها في يوم من الأيام حاضرة إقليم برقة التاريخي إن جاز التعبير، بسبب وفرة المياه وجريانها الدائم عبر قنواتها العديدة، وما ترتب عنها من ازدهار اقتصادي كبير أهلها لأن تقوم بدور تاريخي واجتماعي وثقافي بشكل رياضي ل كامل الإقليم، وبما أن هذه المدينة احتوت على المياه المتدافة طوال العام والتربة الخصبة، والمناخ الرطب والموقع الجغرافي الفريد والمنعزل نسبياً - حتى ذلك الوقت فقد كانت ملائدةً آمناً لبعض من الأسر الأندلسية التي كانت تبحث عن موطن بديل عن وطنها الأم "الأندلس" نظراً لقرب سقوط مملكة غرناطة الوشيك. وكذلك لبعض الأفراد والأسر الباحثين عن فرص العمل وتملك الأرض، والانطلاق نحو مستقبل أفضل، فكانت درنة هي غايتها المنشودة.

1-2- مشكلة الدراسة:

ما يود الباحث طرحه في هذه الدراسة هي الوصول إلى نقطة البداية في تاريخ نشأة هذه المدينة، إلا أنه يواجه في ذلك تحديات كبيرة، أبرزها انعدام المصادر التاريخية بشكل شبه تام، التي من المفترض أن تتناول تاريخ درنة خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، والتي أثارت تساؤلات لدى الباحث حول الفجوة التاريخية التي تسبق ثلاثينات القرن السابع عشر الميلادي، وحول ماهية الأحوال والظروف التي كانت سائدة في هذه المنطقة خلال هذه الفترة، وكيف كان شكل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وما علاقة هذه المنطقة بالمناطق والأقاليم والبلدان المجاورة لها ، أي تسلیط الضوء على كل هذه الإشكاليات التي لم تلقى اهتمام الباحثين ولم تُثْرِ انتباهم، وبالتالي ما الكيفية التي بإمكان الباحث أن يقدمها في هذه الدراسة وطرح الإجابة المطلوبة التي تسهم في تعزيز الفهم لهذه الفترة التاريخية بشكل أفضل.

1-3- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إثبات أن تاريخ تأسيس درنة يرجع إلى ما قبل القرن السابع عشر الميلادي بكثير، عبر تقديم أدلة جديدة على الساحة التاريخية، تؤكد صحة الروايات المحلية والأخبار التي تتناولت تاريخ تأسيس هذه المدينة والتي رجعت بها إلى أواخر القرن الخامس عشر الميلادي، وكذلك توثيق هذه الأدلة وطرحها بشكل مغاير لما هو موجود اليوم، حول نظرية الكوادر العلمية من الباحثين في التاريخ، وتقديم كل ما هو جديد، من خلال طرح أدلة غير معروفة سابقاً وقعت بين يدي الباحث.

1-4- فرضيات الدراسة:

تقوم الفرضية التي انطلقت منها هذه الدراسة على عدة نقاط، هي:

* أن تأسيس مدينة درنة حدث في وقت مبكر من العصر الحديث في تاريخ ليبيا، وتحديداً عند نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر الميلاديين.

* تعود الأسباب المباشرة التي وقفت وراء نشأة هذه المدينة إلى حاجات اجتماعية وثقافية ملحة تطلبها الظروف والأحوال، بين عناصر اجتماعية وافدة على المنطقة، وهم حجاج بيت الله الحرام، وبين عناصر اجتماعية مقيمة في المنطقة منذ عهود طويلة، تلاقت مصالحهما الاجتماعية والاقتصادية وأدت إلى نشأة بلدة تميز مجتمعها بالتوافق والتجانس بين الوافدين والمقمين.

5-1- أهمية الدراسة:

تكمّن أهمية هذه الدراسة في فهم كيفية تأثير الماضي بكل ظروفه وأحواله في تشكيل الحاضر، وبناء معرفة تاريخية معمقة تساهُم بتكثيف الدراسات التاريخية لهذه المدينة، والعودة بهذه الدراسات البحثية إلى فترات تاريخية أقدم من الفترة التاريخية التي يطرحها الباحث في هذه الدراسة. وإضافتها إلى نطاق معرفتنا التاريخية.

6-1- حدود الدراسة:

الحدود المكانية لهذه الدراسة لا تتحلّى مدينة درنة والمناطق المحيطة بها.

الحدود الزمنية: تحديداً بين أواخر القرن الخامس عشر الميلادي سنة 1488، إلى الربع الأول من القرن السابع عشر الميلادي وتحديداً سنة 1630.

7-1- منهجية الدراسة:

اتبع الباحث في طرحه لهذه الدراسة منهج التحليل التاريخي.

8-1- الدراسات السابقة:

حسب علم الباحث لا توجد دراسة علمية تغطي هذه الفترة الزمنية من تاريخ مدينة درنة، وهي الموضعية حالياً قيد الدراسة.

- المقدمة:

إن الباحث المتتبع لتاريخ مدينة درنة، في العصر الحديث من التاريخ الليبي، سيواجه عدة تحديات، أبرزها قلة المصادر التاريخية وشحها وندرتها ، و التي من شأنها في حال توفرها أن تسلط الضوء على بدايات تاريخ هذه المدينة ونشأتها ، أو انعدامها تماماً ، خاصة في الفترة التي تمتد حوالي قرن ونصف من الزمن تقريباً ، قبل ثلاثينات القرن السابع عشر الميلادي ، و أن هذا الصمت المرير للمصادر التاريخية ، لا يعود كونه إلا نتيجة مباشرة لعاملين أساسيين ، هما:

العامل الأول: الخمول ، أو الجمود ، الذي ساد كل مدن وبلدات إقليم برقة في العهود الإسلامية المتأخرة ، وأقصد بها عهود التبعية الفعلية ، أو الأسمية لدولة المماليك في مصر.

فقد كانت طبرق ؛ و درنة ، و برنيق ؛ وإجدابية ، والبلدات الداخلية الواقعة على طرق التجارة والقوافل ، مزدهرة خلال العهود الإسلامية ، ثم أصابها الضعف والاضمحلال ، و انتهى بها إلى الزوال ، لاسيما المدن الساحلية منها ، و كل هذه البلدات و المدن ذكرت في المصادر الأدبية الإسلامية المختلفة ، ولم يبقى منها سوى أطلالها التي صارت تحت طبقات المدن الحديثة.

ويعود سبب هذا الخمول ، أو الجمود بالدرجة الأولى ، إلى انعدام وجود سلطة، أو أي شكل من اشكال التنظيم المحلي على الأقل، تشرف على الشؤون الداخلية، وتضبط الأمن، وتصون حقوق المجتمع، وتدبر الحياة الاقتصادية ، والاجتماعية ، و تحافظ على الحواضر من الضعف والاندثار ، ولقد كان إقليم برقة واقعاً تحت السلطة المباشرة للقبائل البدوية الكبيرة ، والتي كان لمسائرها السيطرة والنفوذ منذ قرون طويلة . ونتيجة لغياب الوعي والأدراك اللازمين ، حُرم هذا الأقاليم من أبسط مقومات قيام الدولة ، عبر قرون طويلة امتدت من القرن الحادي عشر الميلادي ، و حتى القرن السابع عشر.

أما العامل الثاني: فيتمثل في عدم خضوع إقليم برقة لأي سلطة خارجية ، فرضتها دولة توسيعية تنتهي طريق الاستعمار ، بما في ذلك استغلال الثروات الطبيعية المتوافرة في الإقليم ، وإدارة طرق القوافل الرابطة بين الشرق والغرب ، والشمال والجنوب ، و تحصيل إيراداتها الوفيرة ، و استغلال المنافذ البحرية في التجارة

الخارجية، وفرض الضرائب على مختلف الأنشطة الاقتصادية داخل الإقليم. حيث تكمن أهمية العامل الثاني في حال تتحققه تواجد أفراد وموظفين يمتلكون القدرة على التوثيق والكتابة ، بعد الاطلاع على أحوال الإقليم ودراسته بشكل مباشر ، وبالتالي يتم توثيق كل ما شاهدوه عياناً ، أو نقلوه سمعاً عن غيرهم من معلومات وبيانات لا غنى عنها في جميع مناحي الحياة اليومية ، لكن للأسف ، انعدم هذا العامل الهام ، لأن إقليم برقة لم يكن في الأصل ذو شأن يسترعي انتباه العالم الخارجي له ، خلال هذه الفترة الزمنية المذكورة.

- موقع مدينة درنة الجغرافي:

تقع مدينة درنة على ساحل البحر المتوسط ، عند الطرف الشرقي للجبل الأخضر من إقليم برقة التاريخي ، وتحيط بها سلسلة جبلية وعرة ، ويشقها الوادي الكبير المعروف بوادي درنة ، فاصلاً بين قسمي المدينة الشرقي والغربي ، وهي منطقة سهلية تمتد بالترفة الخصبة ، والتي صارت بفضل المياه الجوفية المتدايرة من الوادي الكبير بساتين غنية بالفاكه والخضروات . وفضلاً عن أهمية الموقع الساحلي فقد تميزت المدينة بتضاريس وعرة ، أهلها لأن تصبح حصنًا دفاعياً ، وهذا ماجعلها عرضة للغزوات ، وملاذاً آمناً للطامعين والمتمردين ، والهاربين من الملاحقة.

- مقدمة تاريخية:

شهدت منطقة درنة على العموم تعاقب العديد من التجمعات العمرانية في العصر القديم، كان أولها تاريخياً ما ورد لدى الجغرافي الإغريقي بطليموس السكندرى في القرن الأول الميلادى، حيث ظهر في جغرافيته اسم دارنيس لمرأة يبدو أنه قليل الأهمية، كان يأوي إليه بعض المراكب (بطليموس، 2008، ص59). أما الأوصاف التي أتى على ذكرها المؤرخ الإغريقي هيرودوت في مؤلفه التاريخي لمنطقة أزيرس ، وهي المنطقة التي نزل بها المهاجرون الإغريق في ثلاثينات القرن السابع قبل الميلاد ، فإنها تکاد تتطابق على منطقة درنة تماماً . يقول هيرودوت أنهم عبروا إلى البر الليبي ، وأقاموا على شاطئه مدينة على مسافة قصيرة إلى الجنوب من جزيرة بلاتيا ، في بقعة اسمها أزيرس ، وهي بقعة خلابة يجري في أحد جنباتها نهر ، وتحيط بها أودية بد菊花 ، وأقاموا في هذا المكان ست سنوات ثم أقنعوا الليبيون بمغادرته . (خشيم، 1975، ص37). وذكر النهر في نص هيرودوت، يتوافق مع النهر الذي جاء في نص الرحالة ابن سعيد في كتابه الجغرافيا، فقال: "و من جبالها ينزل نهر درنة و ينصب في البحر المالح" (ابن سعيد ، 1970، ص146). أما من الناحية العمرانية فقد رشح هذا الموقع كأحد مناطق الاستيطان للجماعات الإغريقية (البرغوثي، 1971، ص267).

وفي القرون الميلادية الأولى ، كانت منطقة درنة في العهد الرومانى ، مأوى لكثير من الجماعات المسيحية الهازية من بطرس الرومان ، بفضل ما كانت تتمتع به من إمكانيات طبيعية ، تمثلت في وفرة الموارد المائية ، والمحاور العديدة ، والغطاء النباتي الكثيف ، والحيوانات البرية ، وانتهت العديد من الأودية باستقبالها لجموع المضطهدين من المسيحيين ، وأصبحت كهوفها ومعاورها ملجاً للعديد منهم ، كوادي درنة ، ووادي الإنجيل ، ووادي مرقص ، وأماكن أخرى تقع شرق المدينة (محمد، 1997، ص91-111).

و في أواخر القرن الرابع الميلادي ؛ أي في العهد البيزنطي ، أصبح لهذه المدينة شأن عندما صارت العاصمة الإدارية لأبرشية ليبيا ، التي امتدت على جميع المناطق الساحلية بين مدینتي درنة والاسكندرية ، ثم أصبحت برقة أو سيرينايaka اعتباراً من سنة 381 م دوقية واحدة ؛ تنقسم إلى أبرشيتين ، الأولى تعرف بأبرشية البنطابولس وعاصمتها طلميثة ، والثانية بأبرشية ليبيا وعاصمتها باريتونيوم أو مرسى مطروح . أي أن درنة وقعت ضمن النفوذ الإداري لأبرشية طلميثة (البرغوثي ، 1971، ص473 - 474).



وابتداءً من القرن الخامس الميلادي ، وحتى مجيء الفتح الإسلامي إلى الشمال الأفريقي سنة 642 م ، لم يعد لهذه المدينة ذكر في المصادر التاريخية البيزنطية ، ربما بسبب في ذلك الاضطرابات التي شهدتها إقليم برقة نتيجة للهجمات التي شنتها القبائل الليبية ضد المناطق الواقعة تحت سيطرة الإمبراطورية البيزنطية . فمنذ سنة 390 م ، ظهرت القبائل الأستورية في إقليم برقة قادمة من إقليم طرابلس ، وامتدت غاراتها على معظم مناطق الساحل ، ثم تجددت هذه الغارات سنة 450 م . ثم قامت من بعدهم قبائل المازيكي الذين قدموا من مناطق ولاية مصر البيزنطية ، وظهروا في إقليم برقة في مطلع القرن السادس الميلادي، وقاموا بشن الهجمات على المناطق البيزنطية ، وعلى جميع المدن والقرى والأرياف من سنة 513 م . ولعل السبب في هذه الهجمات ؛ هو ضعف قبضة الإمبراطورية البيزنطية على هذا الإقليم ، الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى تردي أوضاع مدن الإقليم ، ومنها مدينة دارنس (البرغوثي، 1971، ص385-386).

و بعد الفتح الإسلامي لإقليم برقة سنة 644 م / 22 هجرية بقيادة عمرو بن العاص ، لم يرد أي ذكر لمدينة درنة ، و لا المناطق المحيطة بها في أخبار المغاربي والفتورات الإسلامية التي شهدتها الإقليم في عهود الخلافة الرشيدة ، وذلك بعد أن فتحها عمرو بن العاص سلماً ، وفرض على سكانها جزية مقدارها ثلاثة عشر ألف دينار ، تقدم إلى بيته مال المسلمين في الفسطاط كل عام ، دون دخول أي جاب للضرائب من طرف والي مصر (البرغوثي ، د.ت ، ص40).

وفي عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان 86-685 ميلادي، استشهد القائد زهير بن قيس البلوي مع عدد من رفاقه ، أثناء محاولته الوقوف في وجه إحدى الهجمات البيزنطية سنة 70 هـ / 689 م ، و ذلك بعد أن تمكّن من القضاء على ثورة كسيلة بن لزم الأوربي سنة 689/69 هـ ، و تخليه عن ولاية إفريقية - وقد وردت هذه الواقعة في بعض المصادر التاريخية الإسلامية (البرغوثي، د.ت ، ص60).

و الجدير بالذكر ، أن بعض المصادر التاريخية قد خلطت بين درنة الواقعة في إقليم برقة وبين درنة الواقعة على الساحل الشمالي لتونس و غرب مدينة طبرقة ، فالجغرافي ياقوت الحموي يذكر في كتابه معجم البلدان أن درنة تقع قرب إقليم انطابلس - يعني برقة - وأنها من عمل باجة ، وهي منطقة - فيما يبدو - في الجزائر ؛ وتقع بينها وبين طبرقة ، و تضم قبور زهير بن قيس البلوي ورفاقه ، الذين استشهدوا سنة 76 هـ ، وذلك حسبما ذكر (الحموي، 1977، ج2، ص452) . ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الأحداث التي أدت إلى استشهاد القائد زهير بن قيس ورفاقه ، كانت السبب المباشر في ذكر مدينة درنة في المصادر التاريخية الإسلامية . وينظر الرحالة و الجغرافي ابن سعيد (القرن الثالث عشر الميلادي) في مصنفه (الجغرافيا) ، أن هذه المدينة كانت من مدن برقة العاصرة ، وأنها تعرضت للتخريب على يد الأعراب ، وأنها واقعة تحت سيطرتهم المباشرة ، وتؤوي إليها بعض الجماعات اليهودية مقابل الإتاوة والحماية (ابن سعيد، 1970، ص147).

- نشأة مدينة درنة في العصر الحديث :

ليس المقصود من هذا العنوان أن منطقة درنة عموماً لم تتوارد بها مجموعات سكانية مقيمة منذ القدم ، بقدر ما كان المقصود الحقيقي منه هو نشأة وقيام العمران في بدايته بشكل دقيق ، واتصاله واستمراره إلى الزمن الحاضر . إذ ليس بالإمكان تحديد سنة بعينها لتكون نقطة بداية العمران قبل القرن السابع عشر الميلادي ، عندما اتفق كل من المغربي أبي سالم العيashi في رحلته "ماء الموائد" ، وكوستانزيو برنينا في كتابه "طرابلس من 1510 إلى 1850" ، والأب فرانشيسكو رو فيري في "الحوليات البرقاوية" ، حيث اتفق كل هؤلاء على أن العقد الرابع من القرن السابع عشر الميلادي ، هو بداية العمران ونشأة البنى التحتية الازمة لأحياء مدينة ، وتوفر الخدمات ومتطلبات الحياة اليومية للمواطنين ، وعلى اعتبارها الحدث التاريخي الأبرز في المنطقة ، إثر قدوم جماعة من الأندلسيين بزعامة قاسم باشا إلى الجبل الأخضر ، عقب حصوله على فرمان من السلطان العثماني بالاستيطان في هذه المنطقة.



في حين أن بعض الأخبار والروايات المحلية ، ذكرت أن قدوم الأندلسين إلى درنة حدث في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي ، أي أرجعت تاريخ هذا الاستيطان في بدايته الأولى إلى حوالي قرن ونصف من التاريخ المحدد أعلاه ، و بما روايتان تاريخيتان أرجعتا بداية نشأة وتكونين بلدة درنة إلى مجموعة من الحجاج الأندلسين والمغاربة الذين قدموا إلى هذه المنطقة في أواخر القرن الخامس عشر ، أو بداية القرن السادس عشر.

أما الرواية الأولى فهي شفهية نقلها الشيخ مصطفى الطرابلسي في كتابه "درنة الظاهرة" نقاًلاً عن الشيخ الشارف عزوز ، وهو أحد أعيان مدينة درنة ، والرواية الثانية وهي أقدم زمنياً من الأولى جاء بها الرحالة الأيطالي جوزيبي هايمن الذي زار برقة سنة 1881م ، وألف كتاب بعنوان "cirenaic" سيرينياكا الذي طبع سنة 1886م ، ووثق فيها مشاهد رحلته و من بينها مدينة درنة ، وروى بعض التفاصيل على نشأة البلدة ، من خلال وثيقة أطلع عليها بنفسه عند أحد أعيان المدينة . وعلى الرغم من كون الروايات تعتبر آخر الخيارات المطروحة أمام الباحث في التقصي عن الحقائق التاريخية و جمعها ، بسبب انعدام أسانيد موثوق في صدقيتها ، و كذلك عدم وجود مصادر تاريخية داعمة لها ، يمكن مقارنتها بها و تتبعها في الماضي و توثيقها ، الا أنه يمكن الاعتماد عليهما والاستعانة بهما لدعم الأخبار الواردة في المصادر التاريخية المكتوبة وسد الثغرات ، وتقدير بعض الأجزاء الغامضة التي استعانت على الفهم بشكل منطقي. والأهم من ذلك أن هاتين الروايتين تعودان بمسألة تأسيس مدينة درنة في العصر الحديث إلى نقطة البداية الحقيقة التي ضاع مصدرها التاريخي بين ركام عوامل الزمن.

رواية الشيخ الشارف العزوز:

حسب ما جاء في رواية الشيخ عزوز ، فإن الجد الأعلى لأسرته وأسمه "إبراهيم خرج من تونس للحج يصحبه أربعون حاجاً ، وعند عودتهم من الحج مرروا بمنطقة درنة سنة 894 هجرية / 1488 م، وكانت مياهها صخرية ، وكان كبير قبائل أولاد على في ذلك الوقت الشيخ أبو هندي الذي سمي بإسمه غدير بوهندى المشهور "بحجة مدينة درنة" وقد رجا الشيخ أبو هندي من السيد إبراهيم ورفاقه أن يقيموا بدرنة ويساعدوه على الاستفادة من عين الماء العظيمة ، على أن يكون لهم الثالث من الأراضي التي تسقيها مياه هذه العين ، فاستجاب لذلك الحاج إبراهيم عزوز ورفاقه لهذا الطلب ، واستقروا بمدينة درنة ، إلى أن تولى زعامة قبائل أولاد على المدعو عليوة الصغير المعروف " (الطرابلسي، 1999، ص45).

رواية الرحالة الأيطالي جوزيبي هايمن:

يقول الرحالة هايمن في كتابه الذي يحمل عنوان سيرينياكا الذي نشر سنة 1886 م، أن هناك سجل مكتوب باللغة العربية في النصف الأول من قرننا (يقصد القرن التاسع عشر الميلادي) مأخذ من المعلومات التي تم جمعها ، و تناقلت من الأب إلى الأبن ، ويحتفظ بها الآن عالم من درنة هو الحاج أحمسية المكاوي ، يخبرنا أنه حوالي عام 910 هـ ، الموافق 1493 م - حسب تقديره هو - وهو بلا شك أخطأ في التوفيق بين التقويمين، أن بعض الأسر الأندلسية وصلت إلى هذا السهل الذي يمتد بين البحر والجبل ، واستقروا به بسبب جمال المكان وخصوصيته ، ووجدوا قرية فقيرة مكونة من أغصان الأشجار و عدد سكانها قليل ، وصار توافق بين الوافدين الأندلسين مع سكان القرية وتم بناء عدة منازل واثنان من دور العبادة(Haimann , 1886 , p109-110).

ملاحظة : يفضل الباحث أن يورد النص التاريخي بلغته الأصلية - أي الإيطالية - بعد محاولته ترجمة هذا النص (الملحق ، أ).

مما لا شك فيه أن هاتين الروايتين على الرغم من انعدام أسانيد مادية تقيم بناءها و تمنعها من السقوط ، فإن التشابه بينهما شديد ، رغم كونهما مختلفان بشكل جلي للوهلة الأولى ، وهو أمر طبيعي بسبب

انقضاء سنوات طويلة على هذه الأحداث امتدت قرونًا من الزمن ، إلا أن ما احتوت عليه من أخبار تجعلها روایتين تحملان مضموناً واحداً ، إلا وهو الاتفاق العام حول هوية المستوطنين وهم أندلسيون بلا شك . ثم إن كلاً التاريحين في هاتين الروایتين ، أولهما سنة 894هـ في رواية الشيخ عزوز ، و الثاني سنة 910هـ في رواية الرحالة هaimen . لا تجعل منها مختلفتين ، فالفارق الزمني بينهما بسيط جداً ، إذ يبلغ حوالي ستة عشر عام تقريباً ، و هذا يبعث على الظن بأن السجل الذي وثق في التاريخ الثاني ، أي سنة 910هـ ، لا يعدو كونه قد روى أحاديثاً مضى على وقوعها سنوات قليلة ، إذ أن من المتعارف عليه لدى عامة الباحثين أن التوثيق للأحداث يأتي بعد وقوعها بفترة من الزمن . أي أنه من المحتمل أن يكون هذا السجل وثيق لإحداث تعود إلى سنة 894هـ . هذا ما يخص أوجه الشبه والاتفاق حول مضمون الروایتين.

أما أوجه التكامل بين الروایتين فهي كل العناصر التي احتوت عليه كلاهما و لم ترد عناصر مضادة لها ، وبالتالي أمكن حصرها في عدة نقاط هامة ، و من ثم اعتبار أن الظروف والأحوال التي كانت وراء تأسيس بلدة درنة ، قد كانت بهذه الصورة - على الأقل - بشكل افتراضي ، هي:

* تم اللقاء بين بوهندى شيخ قبائل أولاد على قافلة من الحاج الأندلسين والمغاربة أثناء رجوعهم من بيت الله الحرام ، عند نهاية القرن التاسع الهجرى سنة 894 ، الموافق 1488م ، أو في بداية القرن العاشر الهجرى سنة 910 الموافق 1505م ، حيث وهب لهم منطقة درنة ، المحصورة بين ساحل البحر ، والوادى ، والجبل ، للإقامة والاستيطان.

* طلب الشيخ بوهندى من هؤلاء أن يستقيدوا من الإمكانيات المائية الكبيرة المتوفرة بالمنطقة ، وأن يقيموا مشاريع زراعية لإنتاج الغذاء بكميات مناسبة للجميع ، مقابل تملكهم ثلث الأراضي الزراعية في المنطقة المذكورة.

* عند مجيء المهاجرين الأندلسين إلى منطقة درنة ، وجدوا بها قرية صغيرة بنيت من أغصان الشجر ، وعدد سكانها قليل ، ثم سرعان ما تم التوافق بين الطرفين ، حيث شرع الأندلسيون ببناء منازل ومساجدين ، بعد وقت قصير من وصولهم.

* استمر هذا الاتفاق بين الطرفين بعد وفاة الشيخ بوهندى ، وتولى زعامة أولاد على الشيخ عليوة الصغير. إن هاتين الروایتين سالفتى الذكر تعتبران مصدراً تاريخياً هاماً حول تأسيس بلدة درنة ، لذلك فإننا نلاحظ أنه توجد درجة عالية من التشابه والتتطابق من حيث المحتويات و العناصر ، ولم ترد فيما أي عناصر متناقضة على الرغم من بعض الاختلافات التي شابتها ، بل تشتراكان في كثير من الميزات . وإذا وجدت درجة عالية من التشابه و التماثل ، فيجب مراعاة احتمال التأثير المباشر لأحدهما على الآخر ، خاصة إذا تحقق شرط أن يكون الراوى (الشيخ الشارف عزوز) الذي يكون مع المؤرخ (مصطفى الطرابلسي) مصدرًا تاريخياً وداعماً للمصدر المكتوب (هaimen).

و هو أمر ليس بمستبعد ، أن يكون الراوى (الشارف عزوز) قد كرر أثناء المقابلة مع المؤرخ (الطرابلسي) ما سمعه ، أو ما قد اطلع عليه (هaimen) من قبل . والأهم من ذلك، أن رواية (عزوز) الشفهية دعمت رواية (هaimen) المكتوبة وزادت من أهميتها، وأضافت إليها الكثير من التفاصيل هي في الواقع مكملة لها . ومن المهم الإشارة إلى أن الروایات التي تتناقلها الأجيال المتعاقبة، من الطبيعي أن تتعرض للتشهير الذى يؤدي إلى فقد صدقتها ، و من ثم بالإمكان نفي صفة رواية (الشارف عزوز) عن كونها رواية محضة متوارثة عن الأجداد ، بل والتأكيد على اعتبارها رواية مستقاة من وثيقة ظهرت باسمها المحلي في الروایة نفسها ، وهذه التسمية متداولة بكثرة حتى أيامنا هذه ، الا وهي (حجّة درنة) وذلك في معرض حديثه عن الشيخ بوهندى.

وعندما فإننا ندرك - بشكل افتراضي - بعد المقابلة والمقارنة بين الروایتين و اكتشاف المحتويات المتماثلة والمتكاملة فيهما، أنها ترجع إلى رواية أصلية واحدة ، وبالتالي يرجح الباحث أن الوثيقة التي اطلع عليها الرحالة (هaimen) سنة 1881م عند أحد أعيان مدينة درنة ، هي مكملة لرواية (الشارف عزوز)

التي أوردها الشيخ الطرابلسي . و بالتالي فإن الباحث يقرر - افتراضياً - بأن الوثيقة المذكورة في كلا الروايتين هي المصدر التاريخي الأول لهما ، جدير بالاعتبار في تاريخ تأسيس مدينة درنة في العصر الحديث ، بعد سنوات طويلة امتدت عبر قرون من الصمت المطبق الذي ساد المصادر التاريخية الإسلامية حول نشأة مدينة درنة.

وبما أن فرضية تأسيس بلدة درنة في السنوات سالفه الذكر قد تحددت في فترة زمنية لا تتجاوز الستة عشر عاماً ، فإن هذه البيانات وجدت ما يدعمها ويسندها ، بظهور وثيقة فريدة من نوعها ، وهى عبارة عن وثيقة مشترى عقار بين مجموعة من أفراد عائلة واحدة تنتهي إلى قبيلة الشواعر المعروفة ، و التي تقيم حتى يومنا هذا في منطقة درنة ومعظم المناطق المحيطة بها ، وهذه الوثيقة تحصل عليها الباحث من أحد الأصدقاء الهواة المولعين بجمع الوثائق القديمة وفهم محتوياتها والعنایة بها ، و على الرغم من أن هذه الوثيقة قد كتبت بالخط المغربي القديم في القرن العاشر الهجري ، فإن قراءة جملها وعباراتها وكلماتها تعتبر أمراً بالغ الصعوبة ، ومع ذلك فإنه لم يعسر على الباحث فهم محتواها العام ، ولكن هذه الوثيقة هي في حالة من القدم ما يجعلها نادرة الوجود ، خصوصاً وأنها وقعت عقد بيع عقار بين أفراد من عائلة واحدة سنة 925 هجرية ، الموافق 1518 ميلادية ، أي بعد إحدى وثلاثين عاماً لأقدم تاريخ ذكرها في روایتی تأسيس المدينة ، و هذه الوثيقة مهمة جداً من حيث أنها ورد بها لفظ بلدة درنة ، والتي تؤكد الفرضية السابقة وتدعيمها بقوة في تقرير و تحديد سنوات تأسيسها في بدايات العصر الحديث من التاريخ الليبي و هي صورة عن الأصل (الملحق ، ب).

وفيما يلي نص الوثيقة:

"بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ، إنه على الفتح والتفكير وعواقب الزمان ، اشتري المكرم أحمد بن منصور الشاعري من البائعين له إخوته وهم عمر بن منصور ، و يوسف ، و لموش بن منصور ، و حامد ، في صفة واحدة وعقد واحد ، الأرض التي كانت مكانها في الساحل ، غرباً عن بلدة درنة ، وهي القلعة تزرع من ماء المطر ، شهرتها تغنى عن تحديدها ، والذى يحدوها من البحر برجل الأصلاب ، وتلم الشعراية ومغاردة الجرفان ، ويأخذ جوا الوادي وبططة نوا ، ورأس الشفا الأيمن دولة ، و ينحدر مع الوادي ، و من الشرق وادي الحاج ، الخارج منها والداخل لها ، و طرقها وكوفها و حفافها عامرها وخارجها ، وقبضوا البائعين المذكورين مائة وخمس وستون أصلانى ، دفعهم المشترى المذكور على يد الشهود وهم الشريف الغماري ، و إبراهيم بن سليمان الحمري ، وعياد بن السادس المصماري ، وتأخر الكتب من 24 إلى محرم 925 تسع مائة وخمس وعشرين ، بيد كاتبه الفقير إلى الله تعالى الحاج إبراهيم بن يادم المغربي" . انتهى.

ت تكون هذه الوثيقة من عناصر يتوجب الوقوف عندها ، فهى تؤكّد لنا بما لا يدع للشك أن بلدة درنة في بداية القرن السادس عشر الميلادي كانت قائمة ، زاخرة بالحياة و الحركة ؛ مع وجود بعض الخدمات التي كانت تقدم إلى المواطنين من قبل أشخاص مضططعين بالفقه و القضاء ، والتي تعد أبسط ما يمكن توفره في ذلك الوقت . وهذا ما سوف نشير إليه في سياقه المناسب لاحقاً ، إضافة إلى ذلك ، وجود حركة اقتصادية متمثلة في شراء العقارات ، و وجود حركة نقود واضحة يتم بها التداول التجاري لقضاء المصالح بين المواطنين وهى عملة الأصلانى ؛ و هي بلا شك ذهبية ، و لم ترد إسم هذه العملة بالتحديد ، لكن أغلب الظن أنها هي نفسها المتداولة في مصر زمان دولة المماليك ، ثم في عهد الدولة العثمانية فيما بعد . ومن المهم الأشارة أيضاً إلى أن طريقة توثيق العقود والمعاملات الشرعية سالفه الذكر ، كانت سائدة في معظم أقطار المغرب الإسلامي و الديار الليبية ليست استثناءً من ذلك . وقد كان من يقوم بعقد المعاملات الشرعية في بدايات تكون بلدة درنة ، فيما يبدو أفراداً من المهاجرين المغاربة الذين كثُر عددهم مع مرور الوقت ، وباختصار فإنه أمكن تكوين صورة هي أقرب إلى الحقيقة فيما يتعلق بنشأة و تكون بلدة درنة .

وفي هذا الصدد ؛ يخلص الباحث بالتوصيل إلى نتيجة هامة ، مفادها أنه توفر لدينا مصدران تاريخيان عن فترة تأسيس درنة ؛ في بداية العصر الحديث من التاريخ الليبي ؛ أي عند نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر الميلاديين ، و هذان المصدران ، هما:

أولاً ، وثيقة حُجَّة درنة الافتراضية ؛ والتي احتوت على معلومات هامة وردت في الروايتين سالفتي الذكر ؛ الأولى شفهية جاءت على لسان الشيخ عزوز . والثانية كتابية وردت في رحلة الإيطالي هايمن . ثانياً: وثيقة المشترى العقارية بمنطقة رأس الهلال ، ورد بها لفظ بلدة درنة صراحة ، وهي كذلك احتوت على كم من المعلومات الهامة.

بلدة درنة بين عامي 1518 و 1630 ميلادية:

بين هذين العامين ، أي ما يقارب المائة وخمسة عشر عاماً ، تضفت المصادر التاريخية عن أي ذكر للمدينة ، ولم تأتى بأى معلومات حيوية أو أقل أهمية في المناطق المجاورة لها والبعيدة عنها ، أي أن هذه المنطقة ظلت حبيسة عزلتها الجغرافية والتاريخية طيلة قرن من الزمان ونيف. والأغلب على الظن أن الأوضاع ظلت كما هي عليه كما كان لدى مجيء المهاجرين الأندلسيين.

وليس بالإمكان المغامرة بسرد بعض من جوانب التاريخ الغامض في هذه الفترة ؛ إلا من خلال القراءة المعمقة التي يجب الانخراط فيها ، لفهم أحوال وظروف منطقة الدراسة في هذه الفترة بالذات ، من خلال المعطيات والشواهد التاريخية التي قد تساهم بشكل مباشر في تكوين الصورة المطلوبة.

وهنا يتبدّل إلى الذهن سؤالان مهمان للغاية، هما:

- هل وجد كيان أو نظام حكم ساد بلدة درنة والمناطق المحيطة بها أم لا ؟
- وما نوع وشكل هذا الكيان في الفترة التاريخية المذكورة أعلاه ؟

إذ ليس من المعقول ألا يوجد كيان ببلدة درنة يدير شؤونها وشؤون المناطق المحيطة بها، كذلك ليس بالإمكان معرفة ما نوع وشكل هذا الكيان في ظل غياب المصادر التاريخية وصمته المطبقة.

إن المعطيات و الشواهد التاريخية الواردة في المصادرين السابقين، قد تأتي لنا بالإجابة المطلوبة، خصوصاً وأنهما تتضمان بالتلقيائية، إذ يمكن الاعتماد عليهما بشكل كبير ، مع وجود فرضية بقاء الأحوال والظروف كما عليه طيلة القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر الميلاديان. فهما تساهمان في فهم التطورات العامة للمنطقة موضوع الدراسة ، والتي بإمكانهما أن تؤكدا على صحة بعض الآراء التي أبدتها الباحث ، كذلك تعمل على بناء صورة دقيقة للفترة التاريخية التي أعقبت وصول المهاجرين الأندلسيين إن أمكن ذلك ، و تقوم بتحليل تطور الأحداث التي شهدتها مع استخلاص أهم هذه المعطيات ، من خلال التركيز على الشخصيات التي تملك التأثير الأكبر في تاريخ المنطقة، والمتمثلة في شيوخ القبائل ، الذين كان دورهم هو الأبرز في توطين المهاجرين سالفي الذكر في منطقة درنة ، إذ كانت هذه الشخصيات التي تمثلت في شخصية الشيخ بوهendi ، ثم شخصية الشيخ عليوة الصغير ، تحمل التأثير الاجتماعي بقدر كبير لو صح التعبير، وحيث أن بإمكان هذه الشخصيات القيام بالمبادرات الإيجابية التي كان لها وقوعها في تاريخ أحداث المنطقة، فإن زعامة هؤلاء الشيوخ لا تمثل إلا استمراراً لسيطرة القبائل الكبيرة المنتشرة في المنطقة بالكامل، واستمراراً لنفوذهم الاجتماعي كذلك ، من خلال القوة المستمدّة من ولاء أفراد قبائلهم ، وهو الأمر الذي وثقه المؤرخ المصري أحمد بن علي القافشني (القرن الخامس عشر الميلادي) في حديثه عن قبائل سليم في برقة ، إذ يقول : "وقد استولوا على برقة و هو إقليم طويل متسع الأطراف ، قد خربوا مدنه ولم يتركوا بها ولاية ولا إمرة إلا لمسائدهم" (القافشني، 1982، ص124)، إذ أن هذا النص لا يوجد به ما يناقض التفاصيل التي وردت في رواية الشارف عزوز ، و بالقدر نفسه أكدت على فرضية بقاء الأحوال

والظروف السائدة بإقليم برقة كما هو عليه ، على الرغم من حصول الاستيطان وعدم تأثيره على سائر المنطقة بالكامل . هذا ما يتعلق بالمعطيات التاريخية الواردة في الروايتين السابقتين.

أما فيما يتعلق بالمعطيات الواردة في الوثيقة الثانية فهي تبرز الدور الاجتماعي الهام الذي انخرط فيه أشخاص كان لديهم إمام بالفقه و أحکام الشريعة الإسلامية ، بما يتماشى مع متطلبات الحياة اليومية في تلك المرحلة التاريخية ، فالمعلوم أن رجال الفقه لديهم الدراسة والإحاطة الكاملة بطريقة صياغة العقود والمعاملات الشرعية ، والتي تعتمد على أسس وقواعد مستمدّة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، و هذه القواعد تهدف إلى ضمان حقوق أفراد المجتمع ، وصونها وحمايتها من الضياع . والوثيقة المذكورة تكشف لنا أهم الشروط الواجب توفرها في عقد المعاملات الشرعية المختلفة، كتحديد أطراف العقد سواء أكالوا أفراداً طبيعيين أم هيئات تمثل الدولة، ثم تحديد موضوع العقد بشكل واضح ، خاصة فيما يتعلق بالعين المشتركة و القيمة المالية ، وذكرها بالتفصيل لضمان عدم الغموض ، وكذلك الاتفاق بالتراسيبي بين الأطراف ، وكذلك عدم وجود ربا ؛ أو غرر ؛ أو غموض ؛ أو مخاطرة . بمعنى أن النية الصادقة في عقد المعاملة الشرعية هي السبب الأول ، وأن لا يكون بالإكراه أو بالغش أو بالاحتيال ، وفي حال وجود كل هذه الموانع يصبح العقد غير شرعي .

ثم إن هذه العقود تضمن العدالة والمساواة بحيث أن يكون العقد متوازناً ، و لا يتسبب في ظلم أحد الأطراف المعنية ، كذلك و الفقهاء في صياغتهم للعقود الشرعية يستخدموا الكثير من العبارات الدقيقة والمستفيضة في تحديد كل بنود العقد لضمان الوضوح و الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية .

إضافة إلى ذلك ، فإن رجال الفقه لا يقتصر دورهم على تفسير نصوص القرآن الكريم فقط ، بل يمتد ليشمل توجيه المجتمع نحو حياة متوازنة و سلية تسير وفقاً لمبادئ الشريعة بصفتهم فقهاء و معلمين ، وقضاء في حالات أخرى .

كل هذه الأمور المتعلقة بضوابط المعاملات الشرعية كانت بلا ريب لا تخفي على الحاج إبراهيم بن يادم المغربي الذي وثق عقد المعاملة الشرعية آنفة الذكر ، و هو من خلال اسمه الظاهر يبدو أحد الحجاج المغاربة الذين ألقوا بعضاً ترحالهم ببلدة درنة ، و قام ببعض المعاملات الشرعية الهامة ، دون وجود محكمة شرعية منعقدة و قائمة بالعمل تحت إمرة قاضٍ شرعي ، والدليل على ذلك خلو الوثيقة من الديباجة المتعلقة بالجهة الرسمية المخولة بإصدار وعقد المعاملات الشرعية ، و هذا دليل على وجود أفراد يقومون بحمل أعباء المعاملات الشرعية حسب المتطلبات والظروف القائمة في ذلك الوقت ببلدة درنة ، متحملين المسئولية الشرعية الكاملة في ذلك .

بناء على ما تقدم ، بإمكان الباحث أن يجزم بأن بلدة درنة وبرقة عموماً لم تكن تتبع أية دولة موجودة في شرق البحر المتوسط ، سواءً أكانت دولة المماليك في مصر ؛ أم الدولة العثمانية في الأناضول ، على الأقل وقت توثيق تاريخ الوثيقة أعلاه .

كذلك و تمدنا المصادر التاريخية بأسماء عدد من الشيوخ المغاربة الذين كانوا متواجدين في درنة بكثرة خلال هذه الفترة التاريخية ، و هم بلا شك حجاج لبيت الله الحرام . مثل الشيخ عمر المرغنى المتوفى سنة 1620م ، دفين حي المغار الشرقي وهو أحد الأشراف المغاربة ، وظل ضريحةه ملحاً لمن طلب جواره . وكذلك توفي في نفس العام الشيخ سليمان بولويحة ، وهو كذلك أحد الحجاج المغاربة و دفين حي المغار الغربي (رو فيري، 2003، ص30).

ولعل تاريخ وفاتها كان مكتوباً على شواهد قبورهما ، والتي كانت ضمن القبور المنتشرة مع شواهدها بكثرة في مدينة درنة حتى النصف الأول من القرن العشرين ، وبالتالي فإن الباحث يولي تاريخ وفاة الشيفيين المذكورين الثقة الكاملة . و لعل مصدر شهرة هؤلاء الشيفوخ ؛ هو اضطلاعهم بشؤون الفقه و تحفيظ القرآن الكريم لعامة الناس ، الأمر الذي أكسبهم صفة الأولياء الصالحين ، مثل ما هو متواتر لدى أهالي المدينة حتى يومنا هذا . كذلك يوجد بدرنة مقام للشيخ بوعززة ؛ و هو أيضاً شيخ مغربي و يقع على ربوة عالية مشرفة على البحر ، وتدور حول هذا الشيخ أيضاً صفات الولى الصالح لدى عامة الناس.

مثل هؤلاء المشائخ من الحجيج المغاربة ، كانوا مضططعين بشكل كبير بإدارة شؤون بلدة درنة خلال الفترة التاريخية موضوع الدراسة ، وقاموا بهذه الأدوار بصفتهم فقهاء و حفاظ للقرآن الكريم ، الأمر الذي يدفع إلى الاعتقاد - من قبل الباحث - أن تواجد هؤلاء الحاج العائدين من بيت الله الحرام من المغاربة والأندلسيين في منطقة درنة ، حيث جرى توطينهم من قبل زعماء المنطقة من مشائخ القبائل ، ما هو إلا تلبية لحاجة اجتماعية و ثقافية ملحة طلبت وجودهم ، تمثلت في سد النقص الشديد الذي كانت تعاني منه المنطقة من الأفراد الذين لديهم الإمام الواسع بالفقه الإسلامي من مناسك و عادات ومعاملات شرعية وأحوال شخصية ، ومن يؤرخون بالتقويم الهجري لضبط الأهلة ، ومعرفة مواسم الحج والعيدان و شهر الصيام والأشهر الحرم . وهذه نتيجة مباشرة لعدم وجود دولة قائمة على مصالح المجتمع ، بسبب انحسار نفوذ السلطنة المملوكية في مصر عن برقة في آخر عهودها ، ما دفع الشيوخ القبائل بمبادرة إيجابية ، تمثلت في استجلاب فقهاء وحفظ القرآن وتوطينهم في بلدة درنة.

استغلال الإمكانيات المائية وأنشاء القنوات:

ومن المعطيات التي ذكرت في رواية الشارف عزوز ، ما جاء حول طلب الشيخ بوهندى من الأندلسيين باستغلال المياه الوفيرة و المتدايقة على مدار العام في وادي درنة ، و بإنشاء حقول و بساتين تروى من مياه الوادي ، لتوفير الغذاء بالكميات المناسبة ، الأمر الذى شجع الكثير من الناس على الاستقرار والعمل في الحقول المروية ، سيما الحاج المغاربة الذين وجهت لهم الدعوة مباشرة ، وأصبحت فرص الإقامة في درنة والحصول على حقل مروي من المياه الدائمة الجريان ، مع الاضطلاع بالعمل في أي من المعاملات الشرعية ، قائمة ومتاحة لهم بشكل كبير.

و قد تم إنشاء القنوات التي نقلت المياه من أعماق الوادي إلى السهل الفسيح ، الذي نشأت فيه بلدة درنة على الجانب الغربي منه ، والدليل على ذلك وجود أضرحة ومقامات للشيخ عمر المرغنى والشيخ سليمان بولويحة والشيخ أبو عزة في هذا الجانب بالذات ، وكذلك وجود بلدة درنة القديمة على الجانب الغربي من وادي درنة الكبير كما ذكرنا ، ومن المهم الإشارة في هذا المقام أنه توجد بقايا ساقية أو قناطر مائية على الجانب الغربي من الوادي الكبير ، حيث عُرفت هذه القناة لدى سكان المنطقة باسم "ساقية الحاج المغاربة" ، وتتبع هذه القناة من نبع المياه المسمى عين البلد أو عين درنة ، والتي أقيمت عليها محطة المياه السابقة ، التي انجرفت مع السيل إثر عاصفة دانيال التي دمرت أجزاء مهمة من مدينة درنة في يوم 11 سبتمبر 2023 الماضي ، وهذه التسمية "ساقية الحاج المغاربة" ، هي بلا شك تعود لأولئك الحاجين الذين أنشأوها في بداية القرن السادس عشر الميلادي ، حسبما ورد في رواية الشارف عزوز .

ومع وصول مياه القنوات الآتية من أعماق الوادي الكبير ، و بوجود مساجدين كما ورد في رواية الرحالة هايمين ؛ فإننا لا نطرح من الحساب وجود بساتين وحقول تم توقيفها للمساجد ، لتوفير الإمكانيات المادية ودعم الصالح العام للبلدة و هي من الأمور الإيجابية ، إذ توفر فرص عمل للذين يرغبون بالعمل في الحقول نظير مقابل نقدي أو عيني ، تدفع من ناتج محاصيل هذه الحقول.

و قد ورد أيضاً لدى الإيطالي روبيرو أن مسجداً شيد سنة 1620م في حي أبي منصور (روفيري، 2003، ص30) ، ويمكن أن يكون هذا التاريخ كان مكتوباً على أحد جدران هذا المسجد ، وقد ذكر أحد سكان حي أبي منصور وهو الحاج محمود الحصني ، أن زاوية الفواتير التي كانت موجودة عند مقبرة الصحابة احتوت على محراب قديم على الجدار الشرقي منها (الطرابلسي، 1999، ص236) ، ولعله كان محراب المسجد الذي بُنيَ سنة 1620م ، وقد طمست آثاره وملامحه من قبل عمليات الإزالة والتغيير الذي طرأت على جوانب كثيرة من مدينة درنة في القرن العشرين المنصرم . ولعل بناء المسجد في أبي منصور في هذه السنة بالذات ، يعطى الانطباع بأن الجانب الشرقي من ضفة الوادي كان قليلة السكان ، فلما زاد عددهم استدعى ذلك بناء مسجد تقام فيه الصلوات ، و يقوم على شؤونه رجال من الأئمة والفقهاء ، حيث يقومون بتوفيق الأراضي والعقارات للمساجد و ينفقون ايراداته للصالح العام ، و يعتقد الباحث أن من هذا



التاريخ بدأ اتخاذ الجانب الشرقي للوادي كمكان آخر للاستقرار ، وإنشاء البساتين وإعماره بكافة متطلبات الحياة اليومية.

وباختصار ، فإنه بإمكان الباحث أن يتصور أن الظروف المحيطة بتأسيس بلدة درنة في بداية العصر الحديث من التاريخ الليبي ، قد اتخذت الشكل الآتي:

في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي ، كانت منطقة درنة حالية من أي كيان سياسي أو اجتماعي منظم ، من شأنه أن يوفر الاحتياجات الأساسية لسكان المنطقة بشكل كامل ، فبادر الشيخ بوهendi وهو زعيم قبيلة أولاد علي - حسب رواية الشارف عزوز - بالاتفاق مع بعض شخصيات إحدى قوافل الحاج المغاربة ؛ من أجل استقرارهم وتوطينهم بهذه المنطقة ، ليقوموا بإحياءها بالإمكانات والكافئات المتوفرة لديهم ، وتأسيس البلدة عن طريق استجلاب المياه الموجودة بكثرة في المنطقة ، وبناء المساكن والمساجد ومباني الخدمات العامة ، واستصلاح الأراضي وزراعتها ، والعمل على إنتاج الغذاء و توفيره بالكميات المناسبة ، كذلك إحياء المنطقة بالتعليم والتثقيف الديني التي كانت تفتقر إليه ، والعمل بمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية ، إلى جانب تعليم الفقه ، وتحفيظ القرآن الكريم و ترسیخ التعليم لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الملحة.

- النتائج والتوصيات:

نتائج الدراسة:

من خلال الفحص الشامل للباحث حول ما طرحته من دراسة لهذه الفترة الزمنية من تاريخ درنة ، وبإلقاء نظرة للأحداث والظروف التي أحاطت بمسألة نشأة هذه البلدة في وقت مبكر من التاريخ الليبي الحديث ، فإن الباحث يستعرض هذه النتائج بشكل مقتضب في نقطتين مهمتين ، هي :

* دور الشخصيات الاجتماعية المباشر وحضورها المتميز ، في إيجاد وإطلاق مبادرات من شأنها أن تؤدي إلى نتائج إيجابية ، مثل الدور الذي اضطلع به الشيخ بوهendi و الذي كان يملك من الوعي والأدراك ما يكفي من جعله الشخصية الأبرز والأهم في مسألة نشأة وتأسيس بلدة درنة ، و التي ما لبثت أن أصبحت مدينة هامة .

* كيف أصبح للعامل الاجتماعي والثقافي دور هام في خلق مجتمع واع و مدرك ، و الغاية التي يتطلع إليها أفراده أن يكونوا على القدر الكافي من المسؤولية ، يضططون بواجباتهم نحو مجتمعهم لخلق العدالة والإكتفاء الذاتي في كل مناحي الحياة المطلوبة .

توصيات الدراسة:

بعد هذه النتائج التي توصل إليها الباحث فإنه يوصي بالباحثين في المجتمع التاريخي أن يعمقوا عمليات البحث والدراسة ، وأن لا يدخلوا جهداً في الوصول إلى الحقيقة التاريخية ، في يتعلق بمسألة تاريخ درنة ، وأن بالإمكان إجراء المزيد من الدراسات التاريخية و تكثيفها ، حول هذه الفترة الزمنية المبكرة من تاريخ ليبيا الحديث .



- قائمة مصادر و مراجع الدراسة:

أولاً: المصادر:

1) وثيقة شرعية ، بتاريخ 22 محرم 925 هجرية.

ثانياً: المراجع:

- 1) ابن سعيد المغربي، أبو الحسن على بن موسى (1970) ، كتاب الجغرافيا ، بيروت ، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع.
- 2) البرغوثي ، عبداللطيف أحمد (1971) التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي ، بيروت، دار صادر .
- 3) ----- ،(د. ت) تاريخ ليبيا الإسلامي حتى بداية العصر العثماني ، بنغازي ، الجامعة الليبية.
- 4) الفلقشندى، أبوالعباس أحمد بن علي (1982) تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب المصري ، القاهرة .
- 5) بطليموس ، كلاوديوس (2008) الجغرافيا ، الكتاب الرابع وصف ليبيا ومصر، ترجمة محمد المبروك الذويب ، بنغازي ، جامعة قاريونس.
- 6) الحموي، ياقوت (1977) المجلد الثاني ، بيروت، دار صادر.
- 7) خشيم ، على فهمى (1975) نصوص Libya قديمة ، طرابلس ، دار مكتبة الفكر.
- 8) رو فيري، فرانشيسكو (2014) عرض للواقع التاريخية البرقاوية التاريخ الكرونولوجي ، بنغازي ، دار برنيتشي للكتاب.
- 9) الطرابلسي ، مصطفى عبدالعزيز (1999) درنة الزاهرة قديماً وحديثاً، مصراته، منشورات جامعة درنة.

ثالثاً: الدوريات:

- 1) محمد ، فضل علي (1997) مدينة مرسى لڭ والمدن القديمة والموانئ البحرية في المرمريكا، مجلة البحث التاريخية ، العدد 2 ، ص 91- 111 .

رابعاً: المراجع الأجنبية:

- 1) kleppe Haimann, Giuesppe (1886) Cirenaica (Tripolitania) Milano, Ulrico Hoepli.

(ملحق ، أ)

النص الإيطالي للرحلة جوزيبي هايمن حول تاريخ نشأة مدينة درنة

Una cronaca scritta in arabo nella prima metà del nostro secolo, presa da notizie raccolte e tramandate di padre in figlio, ed ora custodita da un dotto di Derna Hagh Ahmeda Meccaui (Meccaui significa oriundo della Mecca), racconta che verso il 910 dell'Egira, 1493 dell'era nostra, alcune famiglie dell'Andalusia, ramingando per l'Africa settentrionale, giunsero a questa breve pianura, che si stende fra la catena dell'Aguba ed il mare, e che, allettati dalla bellezza e fertilità del luogo, vi si stabilirono. La cronaca dice che gli Andalusi vi trovarono un povero villaggio, composto di capanne fatte con arbusti, e pochi abitanti; che questi se la intesero presto coi nuovi venuti, i quali vi fabbricarono case e due belle chiese.

(ملحق ، ب)

صورة ضوئية لوثيقة شرعية ، بتاريخ 22 محرم 925 هجرية ، الموافق أول فبراير 1519 ميلادية

